مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

15 العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022

OBEN ACCESS

الحذف الصوتي في أمالي ابن الشجري

د. خالد سعيد أبو حكمة*
kshekmad@kku.edu.sa

د. عبدالغني شوقي الأدبعي**
al_adbay@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/05م	تاريخ القبول: 2022/06/21م

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان تفسير ابن الشجري لظاهرة الحذف الصوتي في البنية من خلال الاستعمال، وشرح الأسباب المؤدية للحذف الصوتي عند ابن الشجري في الأمالي، وذكر الغرض من الحذف الصوتي عنده ونماذج من ذلك. وقد قسم البحث إلى محاور هي: أولا: المدخل، وهو عن علاقة علم الصرف بعلم الأصوات، ثانيا: تحرير مصطلح الحذف الصوتي وما يرادفه والمراد منه، وثالثا: أسباب الحذف الصوتي عند ابن الشجري في الأمالي، ورابعا: الغرض من الحذف الصوتي ونماذج من حذف الصوامت، ثم ختم بأهم النتائج، ومنها: اهتم علماء العربية بعلم الأصوات النظامي الذي يدرس أثر تجاور الأصوات مع بعضها، ومنهم ابن الشجري، وظاهرة الحذف الصوتي من الظواهر التي تحدث بسبب تجاور الأصوات في بنية الكلمة أو الجملة.

الكلمات المفاتيح: ابن الشجري، علم الأصوات، تجاور الأصوات، الحذف الصوتي.

* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

** أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية -جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية.

شكر وتقدير: هذا البحث هو ورقة ثانية ضمن مشروع بحثي مشترك تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي - جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية برقم(GRP/36/43) للعام الجامعي 1443هـ.

للاقتباس: أبو حكمة، خالد سعيد، والأدبعي، عبدالغني شوقي، الحذف الصوتي في أمالي ابن الشجري، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع15، 2022: 149- 176.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد الخامس عشر 15
سبتمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OBEN ACCESS

Phonological Deletion in Amali Ibn Al-Shjari

Dr. Khaled Saeed Abu Hikmah [*] kshekmad@kku.edu.sa

Dr. Abdulghani Shawki Al-Adabei [**] al_adbay@hotmail.com

Received date: 05-04-2022 | **Accepted date: 21-06-2022**

Abstract:

The aim of this study is to identify the phonological deletion phenomenon in Ibn Al-Shjari's interpretation of phonological deletion in sentence structure, and explaining the underlying reasons of such deletion phenomenon as evidenced in Ibn Al-Shjari's, and the purpose of such deletions The study is organized into sections. The first section discusses the interface between morphology and phonology. The second defines the concept of phonological deletion and its purpose. The third section deals with the reasons for phonological deletion as evidenced in Ibn Al-Shjari Amali. The fourth section addresses the purpose of phonological deletion and examples of consonant deletion. The study concluded with the findings that Arabic scholars had interest in systematic phonology which studies the effect of assimilation of speech sounds with each other in works including Ibn Al-Shjari, and that the phenomenon of phonemic deletion happened due segments assimilation in the sword and sentence structure.

Keywords: Ibn al-Shjari, Phonology, Assimilation, Phonemic omission.

[*] Assistant Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

[**] Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Abu Hikmah, Khaled Saeed, & Al-Adabei, Abdulghani Shawki, Phonological Deletion in Amali Ibn Al-Shjari, Journal Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 15, 2022: 149-176.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

يعد علم الأصوات النظامي من فروع علم اللغة التي لاقت اهتماما كبيرا من المحدثين وراجت في كثير من الأبحاث والمؤلفات المختلفة.

ويقوم هذا العلم على دراسة أثر الأصوات بعضها على بعض عند تجاورها في البنية التركيبية للكلمات، وتتعدد صور تأثير الأصوات المتجاورة بعضها على بعض بصور مختلفة ومن أهمها الحذف، والحذف الصوتي يكون نتيجة لتجاور الأصوات وانتظامها في تركيب واحد، ولكن قد تختلف الأسباب وكذلك الأغراض التي تتطلب هذا الحذف ويظهر ذلك من خلال سياق الاستعمال الصوتي في النصوص المختلفة.

وكتاب الأمالي لابن الشجري هو من الكتب التي اشتغلت على التحليل اللغوي للمستويات المختلفة، وقد كان للتحليل الصوتي في كتابه حضور كبير، وقد تنبه للتأثيرات التي تلحق الأصوات في البنية عند الاستعمال.

وهذا البحث بعنوان: الحذف الصوتي عند ابن الشجري في الأمالي، يدرس تفسير ابن الشجري لظاهرة حذف الأصوات في الكلمات من خلال البنية وأسباب ذلك والغرض منه، وهو يهدف إلى تحقيق الآتي:

- بيان تفسير ابن الشجري لظاهرة الحذف الصوتي في البنية من خلال الاستعمال.
- توضيح الأسباب المؤدية للحذف الصوتي عند ابن الشجري في الأمالي.
- ذكر الغرض من الحذف الصوتي عنده ونماذج من ذلك.

وقد قسم البحث بعد المقدمة إلى المحاور الآتية:

- أولا: المدخل، وهو عن علاقة علم الصرف بعلم الأصوات.
- ثانيا: تحرير مصطلح الحذف الصوتي وما يرادفه والمراد منه.
- ثالثا: أسباب الحذف الصوتي عند ابن الشجري في الأمالي.
- رابعا: الغرض من الحذف الصوتي ونماذج من حذف الصوامت.

وقد أشرنا إلى حذف الصوائت مع إيراد الأمثلة عليها ضمن أسباب البحث، ثم ختم البحث بخلاصة ونتائج.

وقد اتخذ المنهج الوصفي مسلكا لهذه الدراسة للوصول إلى النتائج المتوخاة منها.

أولا: المدخل، (علاقة علم الأصوات بعلم الصرف)

يعد علم الصرف مقدمة للدرس النحوي وبوابة الولوج إليه، قال ابن جني:" إنك لا تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرف حاله المتنقلة"[(1)].

وكان من حق علم الصرف أن يكون هو المتقدم على غيره من العلوم، قال ابن عصفور: "وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية... إلا أنه أُخّر للطفه ودقته، فجعل ما قُدم عليه من ذكر العوامل توطئة حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض"[2]

وتدل مادة (صرف) اللغوية على التغيير، والصرف أو التصريف يدل على التغيير المرتبط بالمعنى وكذلك ما يندرج في نطاق الإعلال وما إليه، وكذلك الصرف في العربية يشمل التغيير اللفظي الذي لا يرتبط بتغيير المعنى مثل الإعلال والهمز والتضعيف وغير ذلك، والصرف يشمل جانبا من علم الأصوات فيكسب بعدا جديدا مهما كما في (شدّ – يشدُد – يشُدُّ) فإن تقدم الضمة على الدال ينتج عنه تغيير مهم في مقاطع الصيغ.[3]

ومباحث الأصوات في الدرس اللغوي العربي تندرج ضمن علم الصرف، فقد تناول العلماء كل الأبواب الصوتية من خلاله، بدءا بالخليل وتلميذه سيبويه ومن جاء بعدهما سواء ما يتعلق بخصائص الأصوات ومخارجها أم ما يتعلق بالتغيرات الصوتية التي تحدث لها في البنية، وهو ما يسمى حديثا بعلم الفونولوجيا.

"فالدرس الصرفي العربي نشأ من نسيج الرؤية الصوتية للفونيمات التركيبية وقام على طبيعتها التكوينية وهو يعالج الأبنية الصرفية"[4].

"ومن المعلوم أن بناء اللغة العربية يقوم على القوانين الصوتية والصرفية والدلالية، وهي تقود الجوانب الائتلافية للعناصر الفونيمية وقابليتها وقدرتها على التشكيل والتحقيق والإظهار والتداخل في التراكيب اللغوية "[5].

وعلم الفونولوجيا: (phonology) "هو علم وظائف الأصوات اللغوية، يدرس الصوت الإنساني في تركيب الألفاظ، ودوره في الدراسات الصرفية والنحوية والدلالية في لغة معينة كدراسة أصوات اللغة العربية ودورها في الصرف العربي وفي تراكيب اللغة العربية ودلالتها"[6].

النظام المقطعي في العربية و أثره في الدراسات الصوتية:

الكلمات في أي لغة من اللغات تتكون من مقاطع صوتية، والمقطع الصوتي يعرف بأنه: هو كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، فهو قمة إسماع، غالبا ما تكون حركة مضافا إليها أصوات أخرى، فهو في العربية غالبا مكون من صامت وصائت، فهو وحدة صوتية أكبر من الفونيم[7].

ويعرف ـ أيضا. بأنه تتابع صوتي من الصوامت والصوائت، يتكون عادة من (حركة) تعد نواة للمقطع يحوطها بعض الجوامد[8]. أو هو مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة[9].

ويعود مصطلح المقطع إلى الفارابي فهو أول من ذكره في قوله: "كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك"[10].

وتختلف اللغات من حيث عدد المقاطع أو أنواعها التي تتكون منها الكلمات، والمقاطع الصوتية في العربية خمسة أنواع وبعضهم يجعلها ستة وهي كالآتي[11]:

1- مقطع قصير مفتوح: يتكون من حرف صامت مع صائت قصير، مثل: (كَتَبَ) ثلاثة مقاطع: كَ/تَ / بَ.

2- مقطع طويل مفتوح: ويتكون من صامت مع صائت طويل، مثل المقطع الأول من كلمة: (عالم): عا/ لم.

3- مقطع قصير مغلق بصامت: يتكون من صامتين بينهما صائت قصير، مثل: لَم وعَن وكَم وقُم.

4- مقطع طويل مغلق بصامت: ويتكون من صامتين بينهما صائت طويل وينشأ عند الوقف غالبا نحو: كانْ، و عادْ، وجاءْ.

5- مقطع قصير مغلق بصامتين: يتكون من ثلاثة صوامت يفصل بين الأول والثاني صائت قصير ويكون عند الوقف أيضا، مثل: بِنْتْ – قَدْرْ – جُرْحْ.[12]

6- مقطع طويل مغلق بصامتين، ويسمى المديد وينشأ غالبا عند الوقف على آخر الكلمات مثل: جادّ ورادّ وضالّ، ويتكون من صامت بعده صائت طويل بعده صامتان ساكنان، من جنس واحد.

ويتميز المقطع في العربية بأنه يبدأ بصامت أو بشبه صائت، ولا يبدأ بصائت، أو بصامتين ساكنين، وينتهي المقطع بصائت قصير أو طويل أو بصامت واحد، و لا يتكون المقطع في اللغة العربية من صوامت فقط ولا من صوائت فقط[(13)].

وتفيد الدراسة المقطعية في تفسير الظواهر الصوتية الفونولوجية بطريقة تغاير تفسير القدامى لها، كما يستفاد منها في تعليم النطق والقراءة في اللغات المختلفة.

ثانيا: تحرير مصطلح الحذف الصوتي ومرادفه والمراد منه

الحذف في اللغة القطع والإسقاط، جاء في الصحاح: "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي: أخذت... وحذفت رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة"[(14)].

وجاء في لسان العرب: "حذف الشيء يحذفه حذفا قطعه من طرفه والحجام يحذف الشعر من ذلك... والحذف الرمي عن جانب والضرب"[15].

واصطلاحًا: إسقاط جزء من الكلام، أو كله لدليل يدل عليه، ويُجمع اللغويون على أن الحذف في كلام العرب كثير، إذا كان في الكلام ما يدل عليه. ومن أقوالهم في ذلك ما ذكره ابن جني في كتابه (الخصائص) تحت عنوان: باب في شجاعة العربية، قال: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى..."[16].

- بين الحذف والإسقاط

من المصطلحات التي ترد عن علماء الأصوات مصطلح الإسقاط، وابن الشجري يستعمل بجانب مصطلح الحذف مصطلحا آخر هو الإسقاط للدلالة على الحذف.

الإسقاط في اللغة:

قال ابن فارس: السين والقاف والطاء أصل واحد يدل على الوقوع، وهو مطرد، من ذلك سقط الشيء يسقط سقوطا، والسَّقَط رديء المتاع، والخطأ أيضا[17].

والإسقاط أو السقوط في الأصوات هي حالة من حالات الحرف تعني وقوعه من الكلمة بدلالة معينة على أمر مخصوص، ومثل ذلك ما استدل به ابن هشام على زيادة (ما) للتوكيد عند جميع البصريين في قوله تعالى: مثلا ما بعوضة، إذ قال يؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود.

ويكون السقوط دليلا على زيادة الحرف في مباني الكلمات، فسقوط التاء في احتذى دليل على زيادتها وسقوط الألف من ضارب في تصاريف ضرب دليل على أنها زائدة.

ولا يعد سقوط الحرف دليلا على الزيادة إلا في مواطن معروفة تختص بتصريف الكلمة أو اشتقاقاتها. والسقوط المعتبر في الدلالة على الزيادة هو السقوط غير المعلل، أما الثاني في مثل: عدة ويعد فليس سقوط الواو منها دليلا على زيادتها لأنها مقدرة وجوبا.

والسقوط من صفات همزة الوصل التي تثبت في أول الكلمة وتسقط في درجه أي في أثنائه، وقد كان سقوطها سببا في الاختلاف حول تسميتها بهمزة الوصل، والحرف الساقط نوعان: ساقط لعلة مثل الواو من وعد في يعد، وساقط لغير علة كما في الألف والواو من ضارب ومضروب[18].

ومما ذكر يتضح أن هناك فرقا بين السقوط والحذف، فالساقط يقدر بينما المحذوف لا يلزم تقديره، كما أن السقوط له أكثر من وجه:

فالوجه الأول: الوجه النحوي أو السبب النحوي، كما ذُكر في سقوط (ما) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: بعوضة ما، بسقوط ما، وهذا له علاقة بالزيادة النحوية.

والوجه الثاني: وهو الوجه الصرفي أو السبب الصرفي، ويكون هذا السقوط بسبب تصريفات الكلمة حيث يسقط منها الحرف كما في ضارب ومضرب وضرب وكما هي في جموع التكسير.

والوجه الثالث: وهو السبب الصوتي وهو المعتمد والمراد هنا، ويكون ذلك لعلة صوتية كما في حذف الواو من وعد في يعد بسبب الثقل، أو حذف همزة الوصل في درج الكلام تخفيفا، أو إسقاطها أصلية لكثرة الاستعمال أو للتخفيف.

ومن خلال ما ذكر تتضح دلالة مصطلح الحذف الصوتي بأنه حذف صوت صامت أو صائت من بنية الكلمة لعلة صوتية كالتخفيف أو التقاء الساكنين أو الوقف، أو كثرة الاستعمال، أو الإعلال.

و الإعلال هو السبب الرئيس في الحذف وهو جانب صوتي بحسب الدرس الصوتي الحديث، فـ(يَوْعِد) على مثال: يَفْعِل، تحذف منه الواو لوقوعها بين قمتين صوتيتين مختلفتين، فتصير يَعد، وذلك طلبا للتخفيف، وهو ما يسببه القدماء بقولهم إن الواو وقعت بين عدوتيها الفتحة والكسرة.

ويلتقي الاسقاط مع الحذف في الدلالة، إلا أنه مصطلح تراثي يُخَصّص لبعض الصوامت مثل الهمزة.

ويلاحظ أن مصطلح الإسقاط يستعمل بكثرة مع الهمزة، وهو ما وجد عند ابن الشجري في مثل قوله:

"وأما الأفعال التي حذفت الهمزة منها فاء الكلمة، فمنها قولك إذا أمرت من الأخذ والأكل: خذ وكل، أصلهما أأخذ وأأكل، فثقل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، فأسقطوا الثانية، فوجب بإسقاطها إسقاط الأولى"[19].

ومن ذلك قوله: "وقد شبه بعض العرب (أئت) بـ(خذ وكل) وإن لم يكن مثلهما في الكثرة فأسقطوا الهمزة التي هي فاء فاجتمع عليه إسقاط فائه ولامه، فقالوا: تِ زيدا"[20].

ثالثا: أسباب الحذف الصوتي عند ابن الشجري

للحذف مسالك وأنواع بحسب المستويات اللغوية وهي: الحذف الصوتي، والحذف الصرفي، والحذف التركيبي، ويقرن الحذف الصوتي بالدرس الصرفي دائما، وله أسباب هي في غالبها صوتية ومنها: التقاء الساكنين، وتوالي الأمثال، والاستثقال أو طلب الخفة، ومن أجل الإعلال وبسبب الوقف، ونجد هذه الأسباب واضحة في الأمالي عند ابن الشجري، ومن الأسباب التي ذكرها:

1-التقاء الساكنين

السكون في اللغة ضد الحركة ويُعنى به اصطلاحا: تقييد الحرف وانقطاعه عن الحركة، والساكن وصف للحرف الذي يلحقه السكون ويقابله المتحرك.

والساكنان: السكون عدم الحركة، وهو اصطلاح يطلق على كل حرفين ساكنين التقيا في كلمة أو في كلمتين منفصلتين، والتقاؤهما عادة لا يغتفر بل يهرب منه إلى تحريك أحدهما حتى لا يلتقيا فيتعسر النطق بهما أو يثقل[21].

ومن المعروف أن النظام الصوتي في العربية لا يجيز ابتداء المقطع الصوتي -ولا سيما المقطع الأول من الكلمة- بساكن؛ ولذلك تتخلص العربية في مثل هذه الكلمات بإدخال همزة الوصل عليها في بدايتها توصلا للنطق بالساكن.

والمراد بالساكن هنا ليس حروف المد فهي حركات طويلة في عرف الصوتيين المحدثين، وإن كان السابقون يجعلونها ساكنة، وإنما المراد بالساكن في بداية الكلمة هنا هو الصامت الذي لا تصاحبه حركة طويلة أو قصيرة.

وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في الفصحى تكون إما بتحريك الساكن الأول ليسهل الانتقال بينهما أو يكون التخلص بحذف أحدهما، قال سيبويه: هذا باب الساكن الذي يكون آخر الحروف فيحرك لكراهية التقاء الساكنين[22].

ويذكر ابن الشجري أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين يكون بالكسر وقد يعدل عنه[23].

والتخلص من التقاء الساكنين يكون بالحذف أيضا، قال ابن الشجري عن حروف العلة: إنهن يحذفن لالتقاء الساكنين، في نحو": (قضى الله) الأحزاب (36)، و(قالوا الآن) البقرة (71)، و(يقضي الحق) الأنعام (57)[24].

ويفهم من كلامه حذف حرف المد في نهاية الكلمات (قضى – قالوا – يقضي) وهي الألف والواو والياء، وهي صوائت طويلة، وسبب الحذف عند القدماء التقاء حروف المد بهمزة الوصل بعدهن فهي صوت ساكن لديهم.

وعند علماء الأصوات المحدثين لا يوجد حذف لهذه الصوائت وإنما تقصير للمقطع الطويل المنتهي بصائت طويل إلى مقطع منتهي بصائت قصير، فالحاصل هو تقصير الحركة الطويلة، والفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فرق في الكمية لا في الكيفية.

يقول كانتينو في المدى الذي يستغرقه طول الحركة: "يطلق اسم حركات طويلة على المدى الذي يمتد فيه إخراج النفس امتدادا يصير معه مدى النطق بها مساويا لمدى النطق بحركتين بسيطتين وقد يتعدى ذلك"[25] ومن الطبيعي أن يقصر طول الحركة عند الأداء فتصير الحركة قصيرة.

ويذكر ابن الشجري من قواعد التقاء الساكنين قوله: الساكنان إذا التقيا وأحدهما حرف معتل وقع الحذف بالمعتل[26].

ومما ذكره: "لما اجتمع الساكنان الألف والفاء في: لم يخاف، والواو واللام في: لم يقول، والياء والعين في: لم يبيعْ، وجب حذف أحدهما، فكان حرف العلة أولى بالحذف من وجهين، أحدهما: ضعفه وقوة الحرف الصحيح، والثاني: أنه إذا حذف دلت عليه الحركة التي تجانسه.

وأصل الأمر من المثال من هذا النحو: إخوفْ وأقولْ وإبيعْ.... فنقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فاستغني عن همزة الوصل بتحريك الفاء، فحذفت فصار حينئذ إلى: خَوفْ وقُولْ وبيعْ فحذف حرف العلة لما ذكر من التقاء الساكنين"[27].

ومما خرجه على الحذف لالتقاء الساكنين عنده قوله: فأما قولهم: في بني الحرث وبني الهجيم وبني العنبر، (بَلحرث وبَلهجيم وبَلعنبر) فإنهم حذفوا الياء من بني لسكونها وسكون لام التعريف[28].

ويظهر هنا أن الأمر فيه تقصير للصائت الطويل ثم إسكان للنون لغرض إدغامها في اللام لتقارب مخرجهما، فيوجد اختزال من أكثر من وجه.

ومن حذف الصامت لالتقاء الساكنين عنده حذف النون، قال: "ومما حذفت منه النون لالتقاء الساكنين (ملكذب) (مِلان) أصلهما: من الكذب، من الآن"[29].

وفي ذلك نظر أيضا من وجهة نظر الباحثَين، إذ يتوجه الأمر إلى حدوث ادغام بين الصوتين بعد إسقاط همزة الوصل، بسبب تقارب اللام والنون في المخرج.

2-الوقف

الوقف في الاصطلاح هو قطع النطق عند آخر الكلمة وقطعها عما بعدها، والمقصود به الوقف الاختياري وليس الاضطراري، ومن صور الوقف على الفعل والاسم الإسكان[30].

والوقف على نهاية المقطع الصوتي يكون بحسب الحرف الأخير، فإذا كان صائتا طويلا وقف عليه بصوت ممدود، وإذا كان الحرف الأخير منه صامتا وُقف عليه بالسكون، وهذا يستلزم تغييرا في بنية المقطع الصوتي في نهاية الكلمة.

ومما فسره ابن الشجري حذف حروف المد لغرض الوقف قوله: "ويحذفن من نحو: يخاف ويقول ويبيع، إذا سكنت اللام للجزم أو الوقف، فسكونها جزما في نحو: لم يخف ولم يقل ولم يبع، وسكونها وقفا، في نحو: خف وقل وبعْ"[31].

ووضح ذلك بقوله: "لما اجتمع الساكنان الألف والفاء في لم يخاف والواو واللام في لم يقول، والياء والعين في لم يبيعْ وجب حذف أحدهما، فكان حرف العلة أولى بالحذف من وجهين: أحدهما: ضعفه وقوة الحرف الصحيح، والثاني: أنه إذا حذف دلت عليه الحركة التي تجانسه"[32].

وهذه المسألة تندرج ضمن سبب الإعلال لأنه في هذه الكلمات حصل تغيير صرفي على طريقتين بحسب رأي القدماء: النقل الصوتي للحركة مراعاة للانسجام الصوتي، ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

3- توالي الأمثال

الأمثال هنا جمع (مِثل)، والمثل في العرف اللغوي قد يأتي لمعان عدة منها مثل الشيء أي: صفته ومنه قوله تعالى:﴿۞مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، [الرعد: 35]، وقد تأتي كلمة (مَثَل) جمعا وهو ما يضرب لشيء مثلا فيجعل مثلا، وفي مختار الصحاح: ما يضرب به الأمثال[33].

جاء في اللسان: مثل كلمة تسوية، يقال: هذا مِثله ومَثله كما يقال: هذا شِبهه وشَبهه بمعنى"[34].

والمِثل المقصود به هنا المشابه أو المماثل، والأمثال هنا يقصد بها الأصوات التي هي من نوع واحد أو الحرف المتكرر على التوالي في البناء الصوتي للكلمة، ولا يعني المماثلة الصوتية التي تحدث بين صوتين مختلفين؛ لأنها تعني جذب أحد الصوتين للآخر ناحيته ليجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها[35]، وهذا معنى آخر.

ويتوجه الأمر هنا إلى التضعيف الصرفي في بنية الكلمة، بتضعيف صوت واحد، مثل: مسّ وظلّ، حيث يجب فك التضعيف، عند اتصال الكلمة بمورفيم متأخر مثل تاء الفاعل.

والتضعيف: هو تكرار حرف من أصول الكلمة ويقع في نوعين من الفعل، أحدهما: الثلاثي نحو: شدّ ومدّ، وثانيهما: الرباعي مثل: زلزل ووسوس، والتضعيف كذلك نوع من أنواع الوقف الاختياري على آخر الكلمة[36].

ومن حذف الصوت المضعف عند ابن الشجري، قوله: "فأما مضاعف الفعل فمنه ما حذفوا منه أحد المثلين بغير عوض، ومنه ما وقع الحذف منه بعوض، فالمحذوف بغير عوض: اللام في ظلِلت والسين من مسِست وأحسست، فقالوا: ظَلت ومَسْتُ وأحَسْتُ، فألقوا فتحة السين إلى الحاء ثم حذفوها"[37].

"وفي التنزيل: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾، [طه: 97] ومنهم من يلقي كسرة اللام على الظاء ثم يحذفها، فيقول: ظِلت، وقد قرأ به بعض أصحاب الشواذ، وقال: وقرأ قوم: (فظِلتم تفكهون) [الواقعة: 65]، و﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: 97][38].

قال: "ومما حذف منه أحد المثلين، قوله تعالي: (تنزل الملائكة) [القدر: 4]، حذفت التاء الثانية من (تنزل) وخصت بالحذف، لأن الأولى حرف المضارعة، فهو لمعنى، والذي لمعنى يحافظ عليه"[39].

وذهب سيبويه إلى أن التاءين إذا التقتا في كلمة واحدة كما في تتكلمون وتترسون فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما وإن شئت حذفت إحداهما[40].

"وعلة الحذف هنا أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين"[41].

والخلاف بين العلماء في هذه التاء المحذوفة يدور حول هل هي تاء المضارعة أو تاء تفعّل؟ فمذهب سيبويه والبصريين أن الحذف وقع على الثانية لأن حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى، والكوفيون يرون أن الحذف وقع على التاء الأولى لأنها زائدة[42]. وقد وافق ابن الشجري البصريين في أن التاء المحذوفة هي الأصلية لأن الزائدة جاءت لمعنى والذي لمعنى يحافظ عليه.

والتخلص من التضعيف يكون بالفكّ، والفك: هو حل التضعيف بين حرفين متماثلين قد أُدغما، ويكون فكهما بإزالة التضعيف وفصل كل منهما عن الآخر[43].

ومن صور التخلص من التضعيف حذف أحد الحرفين المضعفين أو الإدغام طلبا للخفة وتجنبا للاستثقال، قال سيبويه: "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون في موضع واحد... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة كرهوا وأدغموا لتكون رفعة واحدة"[44].

وأما ظاهرة الفك فقد عزيت إلى البيئة الحجازية، ففيها يميل الناس إلى التأني في النطق، وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينهما[45].

ومما ذكره ابن الشجري من الحذف لهذه العلة قوله عن حذف النون من (بني الحارث) بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين: "ثم استخفوا حذف النون كراهة لاجتماع المتقاربين، كما كرهوا اجتماع المثلين فحذف الأول في نحو:

غداة طغت علماءِ بكرُ بن وائل...

أراد على الماء"[46].

فيعلل لحذف اللام من (على) بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين بأنه اجتمع مثلان، وهما لام على ولام التعريف فحذف اللام الأولى كراهة لتوالي الأمثال، وقد قاس على هذا حذف النون في (بلحارث) لاجتماعها مع اللام ومع أنهما ليسا متماثلين، فهما متقاربان إلا أنهما نزلا منزلة المتماثلين لذلك حذفت النون كراهةً لتوالي الأمثال.

4- الثِقَل أو الاستثقال

الثقل: وصف في الكلمة يستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف، ومن صوره ثقل الحركة مع حروف العلة، كثقل الكسرة والضمة في الواو والياء وهذا الثقل يقتضي إخفاءهما في الحرفين المذكورين،

فالضمة في يسمو ،والكسرة في القاضي والهادي حركتان مختفيتان في الحرف حيث يمنع من ظهورهما ثقل لفظهما[47].

والاستثقال أو الثقل في كتب النحو والصرف يقتصر على النطق بالياء أو الواو مع الضمة أو النطق بالياء مع الكسرة، وقد أشار ابن الشجري إلى هذه الصورة في قوله: "فقالوا: لترضوُنّ، وهل تخشينّ؟ والأصل: ترضيون وتخشيين فاستثقلت الضمة في ياء ترضيون والكسرة في ياء تخشيين فحذفتا أعني الحركتين..."[48].

ولكن من وجهة النظر الصوتي قد تختلف الأسباب وقد تكون هناك صور أخرى تظهر من خلال الاستعمال وتؤدي إلى الثقل، فقد يراد بالثقل شدة الصوت وقوته كما في الهمزة، حيث قال ابن الشجري عنها: إن الهمزة حرف عليل، يحذف لاستثقاله[49].

ويتوجه من هذا أن الثقل لا يقتصر على الصور التي ذكرها علماء الصرف والنحو، وإنما هي ظاهرة تنتج عن توالى مجموعة من الصوامت أو تنتج عن شدة الصوت وقوته في النطق وغير ذلك.

5- الإعلال

تعريف الإعلال:

الإعلال لغة مأخوذ من: "العَل والعَلَلُ: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعا، يقال: عَلَلٌ بعد نهلٍ..... وذكر ابن الأعرابي: عَل الرجل يَعِل من المرض، وعَل يَعِلّ ويَعَلّ من علل الشرب"[50].

واصطلاحا:

يعرف بأنه عملية "تغيير حرف العلة أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان"[51].

ويعد مصطلح الإعلال من مصطلحات العالم اللغوي سيبويه، فقد استعمله بمعنى الإبدال بين أصوات العلة (أصوات المد).

ولما كان الإبدال الصوتي يحدث بين صوتي الواو والياء كثيرا، فهما أكثر الفونيمات عرضة للتغيير[52]، لذلك سمي اعلالا، تشبيها له بالعلة التي تصيب الجسم الصحيح، والغاية من الإعلال طلب الخفة.

وأنواع الإعلال ثلاثة: النقل والقلب والحذف، ونؤكد هنا على الإعلال بالحذف بوصفه سببا من أسباب حذف الصوت اللغوي.

والإعلال بالحذف على صورتين: قياسي وسماعي[53]، أما السماعي، فلا علاقة له بالعامل الصوتي، وأما القياسي فيعرف على أنه ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف، كالاستثقال والتقاء الساكنين[54].

فالعامل الحاسم في الإعلال بالحذف هو التغيير والتصريف في الكلمة، وهذا له تفسير عند علماء الأصوات المحدثين بوصفه نوعا من أنواع التنظيم الصوتي لمقاطع الكلمة، ولكن يخصص الإعلال من طريقتين، من طريقة الأصوات التي يحدث فيها الإعلال وهي أصوات العلة، ومن طريقة الغرض من هذا الإعلال، فلا بد أن يكون غرضه غير التخفيف، فما جاء منه تجنبا لالتقاء الساكنين أو للاستثقال فلا يعد إعلالا.

والعامل الصوتي هنا هو الحاسم، لكن يتوجه الإعلال عند العلماء القدامى إلى كونه صرفيا أكثر من كونه صوتيا، بينما يدرس عند المحدثين ضمن علم الأصوات.

- حذف الصوائت الطويلة للإعلال عند ابن الشجري

يحدثنا ابن الشجري عن حذف حروف العلة أو الصوائت الطويلة في أماكن متفرقة في كتابه، عند تفسيره للتغيرات الصوتية في بنية الكلمة، ومن ذلك ما قاله عن الألف:

"فالألف تحذف في نحو: تخشى وتسعى إذا لقيتها الواو، في قولك: تخشون وتسعون، وإذا لقيتها الياء في قولك: أنت تخشينَ وتسعينَ، فوزن تخشون: تفعون، وتخشين: تفعين"[55].

فكلمة (تخشى) عندما تستعمل بصيغة تفعلون، فسيكون بناؤها: (تخشى+ون) فتحذف ولا شك أن سبب الحذف هو اجتماع قمتين صوتيتين، الألف وهي قمة صوتية متجهة للأعلى، والواو وهي قمة صوتية متجهة أفقيا، فتحذف الألف لاختلاف القمتين وتبقى الواو لكونها أقوى من الألف.

وكذلك عندما تستعمل: تخشى في صيغة تفعلين، فستكون القمة الصوتية للياء متجهة للأسفل ولذلك تحذف الألف.

وكذلك تحذف الواو من يدعو ونظائره، وإذا قلت: تدعين يا هذه، وكان أصله تدعوين فحذفت الكسرة، فلما سكنت الواو حذفت لسكونها وسكون ياء الإضمار، ثم أبدلت من الضمة التي قبل الواو كسرة، لتصح ياء الضمير فقيل: تدعين ووزنه تفعين، ومنهم من يشم العين الضمة"[56].

ومن صور حذف الواو للإعلال في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف قوله:

"الخلاف في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، نحو: قال وباع وخاف وهاب، الاسم المبني للمفعول من هذا الضرب يلحقه الإعلال كما لحق فعله واسم الفاعل منه، والإعلال في الباب مختلف، فمنه قلب فقط وذلك في نحو: يقول ويبيع ومنه قلب بعد نقل وذلك في نحو: يخاف ويهاب.

ومنه حذف بعد نقل وذلك في الأمر وفي الاسم المبني للمفعول لأن أصله مما عينه واو: مقوول ومخووف فنقلوا الضمة من عينه إلى فائه، فالتقى ساكنان العين وواو مفعول فحذفوا أحدهما، فصارا إلى مقول ومخوف.

ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ومذهب أبي الحسن الأخفش أن المحذوف هو العين فوزنه على مَفُعْل وعلى قول: مفول.

وأصله مما عينه ياء: مبيوع ومهيوب فلما نقلت ضمة عينه إلى فائه ثم حذفت على مذهب الخليل وسيبويه واو مفعول، أبدل من الضمة المنقولة الكسرة فقيل: مبيع ومهيب مخافة أن تنقلب الياء لسكونها وضم ما قبلها واوا، فيقال: مبوع ومهوب، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو"[57].

ومن ذلك قوله:

"وقد روي معيون بالعين غير المعجمة، أي مصاب بالعين، ومغيون هو الوجه، وكلاهما مما جاء فيه التصحيح وإن كان الاعتلال فيه أكثر كقولهم: طعام مزيوت وبر مكيول وثوب مخيوط، والقياس: معين، ومزيت، ومكيل، ومخيط"[58].

ومن صور تفسيره لحذف الياء بسبب الإعلال قوله:

و"كذلك حكم الياء في نحو: يقضي ويرمي إذا قلت: يقضون ويرمون، أصله: يقضيون ويرميون فحذفت ضمة الياء ثم حذفت الياء لسكونها وسكون الواو، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى ضمير المؤنث أصله ترمين فحذفوا الكسرة ثم حذفوا الياء لسكونها وسكون ياء الإضمار بعدها"[59].

6-كثرة الاستعمال

إذا كانت اللغة في مادتها هي أصوات تتكون منها الكلمات والمفردات، فلا يمكن أن تصير لغة من غير استعمالها في بيئة لغوية معينة وفقا للاصطلاح والتواضع بين أفراد المجتمع اللغوي، والاستعمال اللغوي هو شيوع الظاهرة والعمل بها بكثرة، لكنه مقيد بعصر الاحتجاج. وهذا يدفع اللهجات المتغيرة حسب قوانين التطور على مر العصور.

وقد عرف المحدثون هذه الظاهرة وأسموها قانون الاقتصاد اللغوي، وذكروا أن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجًا في أن يقتصد في لفظها[60].

وكثرة الاستعمال علة لغوية قوية تعلل بها كثير من الظواهر اللغوية، منها الصوتية والصرفية والنحوية، والدلالية، وفي الجانب الصوتي يشير سيبويه إلى التخفيف لكثرة الاستعمال قال: "وهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج». [61] وقال السيوطي: «كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"[62].

وقد أشار ابن الشجري إلى الحذف الصوتي لكثرة الاستعمال في أكثر من موضع ومن ذلك قوله:

"ومما حذفوه لكثرة الاستعمال: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ (غافر:28) و﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: 127]، فحذفوها لكثرة الاستعمال كما يحذفون حروف العلة في قولهم: لم يخش ولم يدع ولا ترم"[63].

وقال عن خذ وكل: "أصلهما أأخذ وأأكل، فثقل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، فأسقطوا الثانية، فوجب بإسقاطها إسقاط الأولى"[64] فيتضح تعليل ابن الشجري للحذف في هذه المواطن كان بسبب كثرة الاستعمال.

رابعا: غرض الحذف الصوتي للصوامت عند ابن الشجري

الحذف الصوتي عادة يهدف إلى التنظيم المقطعي لأصوات الكلمة، والغرض العام منه هو التخفيف وتجنب الثقل.

والتخفيف ظاهرة لغوية تشيع في العربية وهو مطلب ينشده المتحدث والمتكلم في السياق الصوتي وعادة ما يرتبط التخفيف بالعنصر الصوتي، فهو طريقة يلجأ إليها المتكلم هروبا من الثقل في كلمة أو تركيب، وهو سنة من سنن العرب في لغتهم.

ومطلب التخفيف عادة يؤدي بالمتكلم إلى الحذف الصوتي أو استبدال صوت بآخر أو التسهيل، وغرضه تحقيق التناسق والانسجام الصوتي بين الألفاظ والأصوات.

ويتحقق التخفيف المقصود إما بالحذف كحذف حرف كما في المضارع: يصل من وصل، ومنه حذف الواو والياء من فعل الأمر: قِ وحذف الهمزة كذلك من بعض الكلمات تحقيقا لتسهيل النطق، وقد يؤدي التخفيف إلى إبدال صوت بآخر[65].

والحذف الذي نقصده هنا هو الحذف الصوتي الذي يكون بحذف حرف أو صوت في المفردة طلبا للتخفيف، والتخفيف يلحق الصوامت والصوائت: طويلة كانت أم قصيرة.

وقد كان لظاهرة التخفيف الصوتي حضور عند ابن الشجري بوصفها سببا في الحذف في بنية الكلمة، ويعلل لهذه الظاهرة بمصطلحات مختلفة منها: التخفيف والخفة والحذف للاستثقال.

وقد ناقش ابن الشجري قضية تخفيف الهمزة في أحد المجالس وذكر ما نقله عن الفارسي عن تخفيف الهمزة قوله: "ولا تخفف الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم إلا أن يكون الساكن الذي بعد الهمزة المخففة ألف نحو هباءة"[66].

وقال: قيل: إن الهمزة حرف عليل، يحذف لاستثقاله[67].

ومن ذلك قوله عن الهمزة: والجائز حذفها للتخفيف[68].

فهو هنا يوضح أن طلب الخفة أو اللجوء إليها يكون سببا في حذف الهمزة، ولا يقتصر عنده الحذف للتخفيف على الصوت الصامت الهمزة، فقد يحذف الصائت القصير هربا من الاستثقال وطلبا للتخفيف ومن ذلك قوله: فاستثقلوا الضمة على الواو فحذفوها[69].

وقصد التخفيف قد يكون سببا في تقصير الصائت الطويل إلى صائت قصير وقد سمى ابن الشجري ذلك بالاجتزاء.

قال: "إذا ناديت غلامك فأفصح الأوجه فيه أن تقول: يا غلامِ فتجتزئ بالكسرة من الياء ومثله: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: 16] ومن حذفها واجتزأ بالكسرة جاء بتخفيف ثان كما أن من قال: يا غلاما، فأبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا، جاء بتخفيف أكثر من الأول والثاني فرارا من ثقل الكسرة والياء إلى خفة الفتحة والألف"[70].

والاجتزاء في علم الأصوات الحديث هو تحويل الحركة الطويلة إلى قصيرة، وقد ربطها ابن الشجري هنا بغرض التخفيف وهروبا من الثقل.

-نماذج من حذف الصامت عند الشجري

من طبيعة كتاب الأمالي أنه يحلل الظواهر اللغوية على المستويات الأربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد أكثر ابن الشجري من تفسير ظاهرة الحذف في اللغة العربية في الأمالي وهي

من السمات التي اتسم بها كتاب الأمالي، وقد ورد كثير من مسائل الحذف الصوتي والصرفي في الأمالي، منها:

- حذف الهمزة

أشار ابن الشجري إلى حذف بعض الصوامت ومن ذلك الهمزة التي يعدها من حروف العلة، وقد ذكر صورا لحذفها في بداية الكلمة أو وسطها فقال:

"ومن ذلك -أعني حذف الهمزة فاء- حذف همزة (ألاه) حذفوها تخفيفا كما حذفوا همزة أناس وهمزة أب، في قولهم: يابا فلان: لاه أبوك، يريدون لله"[71].

وقد جعل ابن الشجري حذف الهمزة في وسط الكلمة على قسمين: لازم و غير لازم، فقال:

"وأما حذف الهمزة عينا فجاء على ضربين، ملتزم وغير ملتزم، فغير الملتزم حذفها بعد إلقاء حركتها على ساكن قبلها، كقولك في يسأل: يسل، وفي قولك: اسأل: سل، ألقيتَ فتحة الهمزة من قولك: اسأل على السين، وحذفتها ثم حذفت همزة الوصل، استغناء عنها بحركة السين، فهذا حذف قياسي، لأن استعماله على سبيل الجواز، وكذلك إن كانت الهمزة فاء من كلمة والساكن قبلها من كلمة، ألقيت حركتها عليه وحذفتها، فقل في: كم إبلك؟: كمِ بِلك، ومن أخوك؟ منَ خُوك، وفي قد أفلح:﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١﴾ [المؤمنون: 1]"[72].

"فأما الحذف الملتزم فيها إذا كانت عينا فحذف الهمزة من يرى وترى ونظائرها... كان الأصل في يرى: يرْأَى، مثل: يرعَى وفي: يُري: يُرْإِي، مثل: يُرْعِي، فألقوا حركة الهمزة على الراء ثم حذفوها والتزموا حذفها والتزامه شاذ"[73].

-حذف النون:

ومن المواطن التي أشار فيها إلى حذف الصوت الصامت النون قوله:

"ومما حذفوه لكثرة الاستعمال:﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: 28]، و﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ﴾ [النحل: 127]، فحذفوها لكثرة الاستعمال..."[74].

وقوله: "ومما حذفت منه النون لالتقاء الساكنين (ملكذب) (مِلان) أصلهما من الكذب، من الآن"[75].

نتائج البحث:

اهتم علماء العربية بعلم الأصوات النظامي الذي يدرس أثر تجاور الأصوات بعضها مع بعض، وظاهرة الحذف الصوتي من الظواهر التي تحدث بسبب تجاور الأصوات في بنية الكلمة أو الجملة.

ابن الشجري في الأمالي درس ظاهرة الحذف الصوتي في النصوص التي أوردها وتوسع في ذلك.

شرح ابن الشجري الأسباب التي تؤدي إلى الحذف الصوتي في الكلمة ومنها: التقاء الساكنين والوقف وتوالي الأمثال والاستثقال أو الثقل، والإعلال، وكثرة الاستعمال.

يخصص الإعلال بالحذف من طريقتين: من طريقة الأصوات التي يحدث فيها الإعلال وهي أصوات العلة، ومن طريقة الغرض من هذا الإعلال فلا بد أن يكون غرضه غير التخفيف، فما كان تجنبا لالتقاء الساكنين أو للاستثقال فلا يعد إعلالا.

وقد ذكر ابن الشجري الغرض من الحذف الصوتي عامة وهو طلب الخفة والفرار من الاستثقال.

ومطلب التخفيف عادة يؤدي بالمتكلم إلى الحذف الصوتي أو استبدال صوت بآخر أو التسهيل، وغرضه تحقيق التناسق والانسجام الصوتي بين الألفاظ والأصوات.

الحذف الصوتي عند ابن الشجري يلحق الأصوات الصائتة نحو: الألف والواو والياء، وكذلك يلحق الأصوات الصامتة مثل الهمزة والنون والتاء.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن جني، المنصف: 4/1

(2) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 30/1، 31.

(3) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 18، 19.

(4) عبدالجليل، علم الصرف الصوتي: 32.

(5) نفسه: 28.

(6) نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية: 24.

(7) ماريو باي، أسس علم اللغة: 99.

(8) الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية: 192.

(9) كمال الدين، دراسة في علم الأصوات: 87، 88.

(10) الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 274.

(11) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 104. قدور، مبادئ اللسانيات: 157. الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية: 200.

(12) البكوش، التصريف العربي: 78، 79.

(13) قدور، مبادئ اللسانيات: 159، 160.

(14) الجوهري، الصحاح في اللغة: 120/1.

(15) ابن منظور، لسان العرب: 40/9.

(16) ابن جني، الخصائص: 360/2.

(17) ابن فارس، مقاييس اللغة: 463، 464.

(18) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 105.

(19) ابن الشجري، الأمالي: 199/2.

(20) نفسه: 199/2.

(21) الجرجاني، التعريفات: 104. اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 105.

(22) سيبويه، الكتاب: 173/4.

(23) ا بن الشجري، الأمالي: 2/ 295- 598.

(24) نفسه: 2/ 153.

(25) كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية: 145.

(26) ابن الشجري، الأمالي: 318/1.

(27) نفسه: 145/1.

(28) نفسه: 145/1.

(29) نفسه: 168/2.

(30) الجرجاني، التعريفات: 245.

(31) ابن الشجري، الأمالي: 153/2، 154.

(32) نفسه: 254/2

(33) ينظر: الرازي، مختار الصحاح: مثل.

(34) ابن منظور، لسان العرب: 610/11.

(35) عبد التواب، التطور اللغوي: 22.

(36) الجرجاني، التعريفات: 13.

(37) ابن الشجري، الأمالي: 2/ 172.

(38) نفسه: 146/1.

(39) نفسه: 172/2.

(40) سيبويه، الكتاب: 476/4.

(41) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1646/6.

(42) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 518/1.

(43) الجرجاني، التعريفات: 179.

(44) سيبويه، الكتاب: 417/4.

(45) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية: 64.

(46) ابن الشجري، الأمالي: 146/1.

(47) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 36، 37.

(48) ابن الشجري، الأمالي: 492/2.

(49) نفسه: 25/3

(50) ابن منظور، لسان العرب: 11 / 467.

(51) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 3 / 67.

(52) الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 250، 251.

(53) نفسه: 252.

(54) الحملاوي، شذا العرف: 160.

(55) ابن الشجري، الأمالي: 152/2.

(56) نفسه: 153/2.

(57) نفسه: 314، 315.

(58) ابن الشجري، الأمالي: 170/1.

(59) نفسه: 153/2.

(60) الحلواني، أصول النحو العربي: 115.

(61) سيبويه، الكتاب: 163/1.

(62) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 243.

(63) ابن الشجري، الأمالي: 2/ 167.

(64) نفسه: 199/2.

(65) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 76، 77.

(66) ابن الشجري، الأمالي: 57/2.

(67) نفسه: 25/3.

(68) نفسه: 264/2.

(69) نفسه: 152/2.

(70) نفسه: 2/ 73، 74.

(71) نفسه: 194/2.

(72) نفسه: 200/2.

(73) نفسه: 201/2.

(74) نفسه: 167/2.

(75) نفسه: 168/2.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسين، محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
2) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1992م.
4) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مطبعة جمهورية تونس المطبعة العربية، تونس، 1992م.
5) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.
6) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م.
7) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، 1954م.
8) الجوهري، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.
9) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الأطلسي، مصر، 1983م.
10) الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم الأصوات، دار عمار، عمان، 2000م.
11) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الغد، المنصورة، 2014م.

12) الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
13) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
14) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، 1984م.
15) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
16) الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، 1998م.
17) **عبد التواب، رمضان**، التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
18) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.
19) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار الأزمنة، بيروت، 1998م.
20) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987م.
21) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
22) قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، بيروت، 2008م.
23) كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، تعريب صالح القرماني، منشورات الجامعة التونسية، 1966م.
24) كمال الدين، حازم علي، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، القاهرة، 1999م.
25) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
26) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
27) المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، 2001م.
28) ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار صادر، بيروت، 1993م.
29) نور الدين، عصام، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م.

Arabic References:

1) al-ʾAstrābāḏī, Raḍī al-Dīn, Sharḥ Shāfīyah ibn al-Ḥājib, ed. Muḥammad Nūr al-Ḥusayn, Muḥammad al-Zafrāf, Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1982.
2) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbaydallāh, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwīyīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.
3) ʾAnīs, ʾIbrāhīm, fī al-Lahajāt al-ʿArabīyah, Maktabat al-ʾAnjlū al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1984.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

4) al-Bakkūsh, al-Ṭayyib, al-Taṣrīf al-ʿArabī min khilāl ʿIlm al-ʾAṣwāt al-Ḥadīṯ, Maṭbaʿat Jumhūrīyat Tūnis al-Maṭbaʿah al-ʿArabīyah, Tūnis, 1992.

5) al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad, al-Taʿrīfāt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1983.

6) ibn Jinnī, ʿUṯmān, al-Khaṣāʾiṣ, ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Dār al-Hudá lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, Bayrūt, 1952.

7) ibn Jinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, al-Munṣif, ed. ʾIbrāhīm Muṣṭafá & ʿAbdallāh ʾAmīn, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-Qadīm, al-Qāhirah, 1954.

8) al-Jawharī, al-Ṣiḥāḥ fī al-Luġah, ed. ʾAḥmad ʿAbdalġafūr, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, N. D.

9) al-Ḥalawānī, Muḥammad Khayr, ʾUṣūl al-Naḥw al-ʿArabī, al-ʾAṭlasī, Miṣr, 1983.

10) al-Ḥamad, Ġānim Qaddūrī, al-Madkhal ʾilá ʿIlm al-ʾAṣwāt, Dār ʿAmmār, ʿAmmān, 2000.

11) al-Ḥamalāwī, ʾAḥmad, Shaḏā al-ʿArf fī Fann al-Ṣarf, ed. Naṣrallāh ʿAbdalraḥmān, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 2001.

12) al-Rāzī, Muḥammad ibn ʾAbībakr ibn ʿAbdalqādir, Mukhtār al-Ṣiḥāḥ, ed. Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, al-Dār al-Namūḏajīyah, Bayrūt, Ṣaydā, 1999.

13) Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUṯmān ibn Qanbar, Kitāb Sībawayh, ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1988.

14) al-Suīūṭī, ʿAbdalraḥmān ibn ʾAbībakr, Jalāl al-Dīn, al-ʾAshbāh & al-Naẓāʾir, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1411.

15) ibn al-Shajarī, Hibatallāh ibn ʿAlī ibn Muḥammad, ʾAmālī ibn al-Shajarī, ed. Maḥmūd al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1992.

16) al-Ṣayaġ, ʿAbdalʿazīz, al-Muṣṭalaḥ al-Ṣawtī fī al-Dirāsāt al-ʿArabīyah, Dār al-Fikr, Dimashq, 1998.

17) ʿAbdaltawwāb, Ramaḍān, al-Taṭawur al-Luġawī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1997.

18) ʿAbdaltawwāb, Ramaḍān, al-Madkhal ʾilá ʿIlm al-Luġah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1980.

19) ʿAbdaljalīl, ʿAbdalqādir, ʿIlm al-Ṣarf al-Ṣawtī, Dār al-ʾAzminah, Bayrūt, 1998.

20) ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Muʾmin, al-Mumtiʿ fī al-Taṣrīf, ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1987.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

21) ibn Fāris, ʾAḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-Luġah, ed. ʿAbdalsalām Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1979.

22) Qaddūr, ʾAḥmad Muḥammad, Mabādiʾ al-Lisānīyāt, Dār al-Fikr, Bayrūt, 2008.

23) Cantineau, Jean, Durūs fī ʿIlm ʾAṣwāt al-ʿArabīyah, Tr. Ṣāliḥ al-Qaramādī, Manshūrāt al-Jāmiʿah al-Tūnisīyah, 1966.

24) Kamāl al-Dīn, Ḥāzim ʿAlī, Dirāsah fī ʿIlm al-ʾAṣwāt, Maktabat al-ʾĀdāb, al-Qāhirah, 1999.

25) al-Labadī, Muḥammad Samīr, Muʿjam al-Muṣṭalaḥāt al-Naḥwīyah & al-Ṣarfīyah, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.

26) Mario Pei, ʾUsus ʿIlm al-Luġah, tr. ʾAḥmad Mukhtār ʿUmar, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 1998.

27) al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim ibn ʿAbdallāh ibn ʿAlī, Tawḍīḥ al-Maqāṣid & al-Masālik bi-Sharḥ ʾAlfīyat ibn Mālik, ed. ʿAbdalraḥmān ʿAlī Sulaymān, Dār al-Fikr, Bayrūt, 2008.

28) ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1993.

29) Nūr al-Dīn, ʿIṣām, ʿIlm Waẓāʾif al-ʾAṣwāt al-Luġawīyah, al-Fūnūlūjiyā, Dār al-Fikr al-Lubnānī, Bayrūt, 1992.